

مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

مؤقت

الجلسة ٣٦٩٤

الجمعة، ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٦، الساعة ٠٠/١٢
نيويورك

الرئيس:	السيد ايتل	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	إندونيسيا	السيد ويسنومورتي
	إيطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد نكغوي
	بولندا	السيد متوشفسكي
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	شيلي	السيد سيارلي
	الصين	السيد شن هواصن
	غينيا - بيساو	السيد كابرال
	فرنسا	السيد لادسو
	مصر	السيد عبد العزيز
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد غومرسال
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد إندرفورث

جدول الأعمال

الحالة في ليبريا

التقرير المرحلي الثامن عشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا (S/1996/684)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٠٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبريا

التقرير المرحلي الثامن عشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا (S/1996/684)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثلي ليبريا ونيجيريا يطلبان فيها دعوتهما للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد بل (ليبريا) مقعدا إلى طاولة المجلس، وشغل السيد أيواه (نيجيريا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ومجلس الأمن يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس التقرير المرحلي الثامن عشر المقدم من الأمين العام عن الحالة في ليبريا، الوارد في الوثيقة S/1996/684.

ومعروض أيضا على أعضاء المجلس الوثيقة S/1996/701، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد أثناء مشاورات المجلس السابقة.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1996/679 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٦ موجهة من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن يحيل بها، بالنيابة عن رئيس الدولة لجمهورية نيجيريا الاتحادية ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، البلاغ الختامي لرؤساء دول وحكومات لجنة التسعة المعنية بليبريا التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، الصادر في اجتماع اللجنة الرابع، المعقود في أبوجا في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٦.

المتكلم الأول على قائمتي ممثل ليبريا. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد بل (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذ تنهون سيدي، رئاستكم للمجلس لهذا الشهر، أود أن أوجه إليكم، باسم وفد ليبريا، تهانينا الحارة للمهارة التي اتسم بها اضطلاعكم بالمسؤوليات الموكلة إليكم. ونحيي بصفة خاصة مبادرتكم الأخيرة بعقد اجتماع رسمي لمناقشة مسألة إزالة الألغام في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فهذه المسألة ذات أهمية حيوية بالنسبة لجهود إعادة البناء التي تبذلها البلدان التي دمرتها الحروب كليبريا.

ويعرب وفدي أيضا عن تقديره لسلفكم الموقر، سفير فرنسا، للكفاءة التي أدار بها عمل المجلس في الشهر الماضي.

بعد قليل سيتخذ المجلس إجراء بشأن توصيات الأمين العام المبينة في تقريره المرحلي الثامن عشر عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، الوارد في الوثيقة S/1996/684 المؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦. فاسمحوا لي أن أشكر الأمين العام، السيد بطرس بطرس - غالى، على هذا التقرير وعلى التزامه المستمر بالسعي إلى تحقيق سلام دائم في ليبريا.

لقد كان تفجر الأعمال القتالية في ليبريا خلال نيسان/أبريل الماضي نكسة خطيرة لعملية السلام. واليوم يتجدد الأمل في استمرار التقدم والبقاء لاتفاق أبوجا نتيجة للجهود المشكورة التي بذلها قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وغيرهم من الفاعلين الوطنيين والإقليميين والدوليين الذين عملوا بلا كلل خلال الأشهر الأربعة الماضية للحيلولة دون انزلاق البلد إلى حالة من الفوضى.

منذ توقيع اتفاق أبوجا المنقح الذي تضمن قرارات بعيدة الأثر، منها وضع جدول زمني لتجميع المقاتلين

وتجريدهم من السلاح وإعادة إدماجهم وإجراء انتخابات ديمقراطية في موعد أقصاه ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧، أعلن قادة الفصائل المتحاربة من جديد التزامهم بتنفيذ الاتفاق المنقح.

لا شك في أن إخفاق الفصائل المتحاربة المتكرر في تنفيذ أكثر من ١٢ اتفاقا سابقا يثير شكوكا معقولة في صدق التزامهم بالوفاء بهذه التعهدات الجديدة. ولكن وفد ليبريا يعتقد رغم ذلك أن التطورات العديدة التي حدثت مؤخرا زادت من إمكانات التحول السلمي في ليبريا. فأولا، اتخذ رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، في اجتماعهم السنوي المعقود في ياوندي في الفترة من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٦، قرارا هددوا فيه قادة الفصائل باتخاذ تدابير عقابية، من بينها فرض جزاءات ضدهم وإمكانية إنشاء محكمة لجرائم الحرب التي ترتكب في ليبريا. وقرار المنظمة هذا عززه على الصعيد دون الإقليمي رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في اجتماعي القمة المعقودين في أبوجا يومي ٢٦ و ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٦ وفي ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٦.

ثانيا، قدم استئناف الأعمال العدائية المسلحة في نيسان/أبريل وعجز أي من الفصائل المتحاربة عن التغلب على الفصائل الأخرى، حتى بدون تدخل فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الدليل الواضح على أنه لا يمكن أن يكون ثمة منتصر.

ثالثا، اتخذت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إجراءات منسقة بشأن عدد من المسائل الهامة: تم تمديد اتفاق أروشا حتى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، ووضع جدول زمني جديد لتنفيذه؛ وقررت دول أخرى من المنطقة دون الإقليمية - مالي وغامبيا وبوركينا فاصو وكوت ديفوار - إرسال جنود أو موظفين إلى ليبريا. وهناك، فضلا عن ذلك، تصميم جديد من جانب بلدان الجماعة الاقتصادية، بقيادة رئيسها الحالي السيد ساني أبشا رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، على مواصلة إبقاء حل النزاع الليبري محور اهتمامها.

ورابعا، يبرز ظهور المجتمع المدني من جديد في عملية السلام إصرار الغالبية المدنية على المشاركة مشاركة فعالة في القرارات التي تمسهم. والمجموعات المدنية هي التي طالبت بإجراء التغيير في رئاسة مجلس الدولة، مما أدى إلى اختيار السيدة روث بيري، العضو السابق في مجلس الشيوخ عن ولاية غراند كيب ماونت كأول امرأة لتولي أعلى منصب في الحكومة منذ استقلال البلد قبل ١٤٩ عاما. ومن المتوقع أن يجري تنصيبها رسميا في مونروفيا يوم الثلاثاء، ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

إن هذه التطورات تجعلنا على ثقة من أنه اذا استمرت الضغوط الداخلية والخارجية على القيادة الحالية فسوف يدرك قادة الفصائل أن من مصلحتهم أن ينفذوا، دون إبطاء، أحكام اتفاق أبوجا. والواقع أن قادة الفصائل أعلنوا، بعد توقيع الاتفاق في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٦ التزامهم الكامل بالسلام وهم يقومون الآن باتخاذ تدابير من بينها تفكيك نقاط التفتيش ونزع سلاح بعض قواتهم جزئيا وفقا لأحكام الاتفاق. هذه التطورات مشجعة ولكن السلام الدائم لن يتحقق إلا بامتثالهم الكامل لأحكام الاتفاق.

ومن المعروف جيدا أن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا استمرت منذ بداية الأزمة الأهلية، في تقديم تضحيات كبيرة سعيا وراء تحقيق السلام في ليبريا. وبينما عانت مبادرة السلام للجماعة من بعض المشاكل الإدارية والمالية، فإنها تمثل، مع ذلك، جهدا رائدا لتنفيذ الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وهذا الجهد المشكور يحظى بتقدير عميق من الشعب الليبري ويستحق مزيدا من الدعم من الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، يود وفد ليبريا أن يؤكد من جديد الضرورة الملحة لقيام الأمم المتحدة بضمان وجود آلية يمكن بموجبها لعمليات حفظ السلام الإقليمية ودون الإقليمية، المضطلع بها بموافقة مجلس الأمن، أن تتلقى الدعم اللازم.

ومن أجل تعزيز التطورات الإيجابية الأخيرة في عملية السلام، يجب أن يحظى فريق الرصد التابع للجماعة بدعم كامل. فتمشيا مع القرارات الأخيرة يجب زيادة قوام قوات الفريق إلى ١٨٠٠٠ فرد، ويلزم ما يقدر بمبلغ ١٣٢ مليون دولار لمساعدة الفريق على تنفيذ ولايته. وقد حال عدم قيام المجتمع الدولي تقديم الدعم، عقب توقيع اتفاق أبوجا في آب/أغسطس ١٩٩٥، دون انتشار الفريق في أرجاء البلد، كما يقتضي الجدول الزمني الذي وضعه الأطراف. فالتطورات المفجعة التي تلت ذلك

في ليبريا نتيجة هذا العجز معروفة جيدا للمجتمع الدولي. ولذلك يأمل الشعب الليبري مخلصا عدم السماح بحدوث هذه التطورات السلبية مرة ثانية بسبب عدم توفر الدعم للجماعة.

ومن الواضح أن هناك احتياجات ملحة يجب تلبيتها من أجل تقدم عملية السلام في ليبريا، أهمها ضرورة تقديم المساعدة إلى فريق الرصد التابع للجماعة لتسهيل نشره في جميع أنحاء البلد، مما يؤدي إلى تجميع ونزع سلاح وتسريح المحاربين وإعادة إدماجهم في المجتمع المدني. وسيتم، بمصاحبة ذلك، إعادة اللاجئين الليبريين إلى وطنهم وتوطينهم وتنفيذ البرامج الرائدة لإعادة تأهيل المحاربين. وسيعاد تنظيم الهيئات العسكرية وشبه العسكرية وتقوم لجنة الانتخابات المستقلة المعاد تشكيلها بالأعمال التحضيرية للانتخابات.

وفيما يتعلق بالانتخابات في ليبريا، يتحتم أن يسبقها عملية نزع سلاح كامل للمحاربين. ومن المهم أن نؤكد ضرورة الإشراف الدولي على عملية الانتخابات وإعلان حريتها ونزاهتها على نطاق دولي. ونظرا للآثار الضارة للحرب الأهلية على جميع الليبريين، لن يقبل الشعب قيادة تصل إلى السلطة السياسية بوسائل خادعة. ولذلك، يجب أن يساعد المجتمع الدولي في دعم عمليتي نزع السلاح والانتخابات كوسيلة لضمان السلام الدائم في ليبريا.

إن نزع السلاح الكامل للمحاربين سيمنع تخويف الناخبين، ويبني الثقة ويسهل المصالحة الوطنية وتعمير البلد. ومن المؤسف للغاية لو أن الذين تعهدوا بالامتثال لأحكام اتفاق أبوجا، الذي يتطلب فيما يتطلب نزع سلاح المحاربين، سيعارضون العملية برمتها بدلا من تأييدها، حيث أنها تعتبر شرطا أساسيا للسلام الدائم، على نطاق واسع. ألا تعني معارضة نزع السلاح الكامل وجود خطة خفية؟ ألا يضمن نزع السلاح الكامل أن الذين يحملون السلاح بعد اكتمال هذه العملية إنما يفعلون ذلك بشكل غير شرعي، مما يكفل الخضوع للمحاسبة وعودة المجتمع المدني وسيادة القانون؟

ومن المهم أيضا تأكيد أنه لا يمكن تحقيق هذه الأهداف النبيلة دون دعم المجتمع الدولي. وباسم حكومة ليبريا وشعبها، أناشد جميع الدول الأعضاء أن تساهم بسخاء في الصندوق الاستئماني لليبريا. ونشكر جميع البلدان التي قدمت المساهمات لهذا الجهد الهام. إن شعب ليبريا الذي حرم من حقوقه لوقت طويل يعتمد على مجلس الأمن للأخذ بزمام دعم جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وتحقيق التغيير السلمي في ليبريا.

ومع استمرار تحسن حالة الأمن في البلد، يناشد الوفد الليبري المنظمات الحكومية وغير الحكومية أن تستأنف أنشطتها في ليبريا بصورة كاملة، وهي أنشطة حيوية بالنسبة للاحتياجات الإنسانية للشعب ولإحياء الأنشطة الاقتصادية في البلد.

ونؤيد مشروع القرار الخاص بليبريا والمعروض حاليا على مجلس الأمن، ونضم صوتنا إلى مناشدته الدول الأعضاء أن تمتثل تماما للحظر المفروض على توريد الأسلحة لليبريا.

لقد اشتركت الأمم المتحدة في عملية السلام منذ بداية الأزمة الأهلية في ليبريا. وبالرغم من النكسات، علينا ألا نشعر بالإحباط. فقد أثبتت التطورات الأخيرة أن الليبريين يشعرون بإيمان وعزم أن الطريق أمامهم سيؤدي إلى عودة السلام والديمقراطية إلى ليبريا في نهاية المطاف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل ليبريا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلى سلفي وإليّ. وأرى أنه ليس على علم بالممارسة الجديدة للمجلس، التي تشجع المتكلمين على التجاوز عن عبارات التحية الموجهة للرئيس ولسلفه.

المتكلم التالي ممثل نيجيريا. أدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أيواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ عام تقريبا، في يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بالتحديد، عقدنا اجتماعا مماثلا في هذه القاعة للترحيب باتفاق أبوجا المبرم في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٥ بشأن ليبريا. ويذكر المجلس أننا كنا نشعر بالثقة والتفاؤل، عموما، بأن ليبريا وصلت في النهاية إلى أول طريق السلام والأمن، بعد كابوس الحرب الأهلية التي ظلت دائرة طوال السنوات الست السابقة.

وكان زعماء المنطقة الفرعية قد وجهوا نداء إلى المجتمع الدولي لمساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في تنفيذ الاتفاق. ووجهوا أيضا رسالة إلى قادة الفصائل تعبر عن شعورهم بالإحباط لعدم تعاون قادة الفصائل في تنفيذ الاتفاق وضرورة قيامهم بالوفاء بالتزاماتهم لصالح السلام. وفي تلك المناسبة، أكد أعضاء المجتمع الدولي من جديد، جماعيا، التزامهم بقضية السلام في ليبريا ووعدوا بعدم التخلي عن شعبها. وعقد مؤتمر لإعلان التبرعات لليبريا ولاحتياجات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا هنا، في مقر الأمم المتحدة، في وقت لاحق.

وللأسف، نجتمع اليوم هنا، في مجلس الأمن، لا للترحيب بتنصيب حكومة جديدة في ليبريا، كما تقتضيه خطة التنفيذ، بل لتأييد تمديد الجدول الزمني لتنفيذ اتفاق أبوجا، لفترة سنة أخرى تقريبا.

وهناك من اللوم ما يكفي لكي يوجه إلى جميع الأطراف على النكسة التي نشهدها، ولكن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق من وقعوا اتفاقا بإنهاء الحرب في بلدهم ثم انتهكوه بعد ذلك. وخلال المناقشة العامة حول ليبريا في أيار/مايو الماضي، أجرى أعضاء المجلس وغيرهم من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقييما هاما للحالة في ليبريا واتفقوا على تأجيل اتخاذ الإجراء إلى ما بعد اجتماع قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في آب/أغسطس من هذا العام.

ومما يسعدنا أننا توصلنا إلى بعض النتائج الإيجابية التي تشكل أساس مداولاتنا اليوم. وبعد إجراء مشاورات مكثفة مع جميع الأطراف المعنية، وبعد إعداد شاق، وضعت لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في اجتماع قمتها في أبوجا في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٦ جدولا زمنيا جديدا لتنفيذ اتفاق أبوجا. ولئن كنا نرحب بما تحقق في أبوجا ونثني على قيادة الجماعة لاضطلاعها بذلك، فإن وفد بلدي يدرك تماما أنه لا يمكننا أن نضمن أن يكون هذا آخر تمديد للجدول الزمني للتنفيذ إلا بالالتزام بالسلام والمصالحة الوطنية من جانب الأطراف الليبرية، وبخاصة قادة الفصائل، والدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي.

ورغما عن ذلك، واستنادا للخبرة التي اكتسبناها في الماضي، فإننا نؤمن بأن الخطة الجديدة، بالحكم الوارد فيها بإجراء استعراض دوري للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق، وبوضع مدونة قواعد سلوك لأعضاء مجلس الدولة والحكومة الانتقالية، وكذلك بقرار فرض جزاءات ضد الأطراف التي لا تلتزم بهذه التدابير، يمكن أن تساعد في تحقيق السلم والاستقرار في ليبريا. غير أننا يجب أن نحرص على كفالة الالتزام الصارم من جانب الأطراف بخطة التنفيذ والجدول الزمني. ولهذه الغاية، فإن إعداد قوة فريق الرصد التابع للجماعة إعدادا سليما وتحفزها الشديد أمران أساسيان. وقد تأكد ذلك في الفقرة التاسعة من ديباجة مشروع القرار، التي تشير إلى أن استمرار وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا يعتمد على وجود فريق الرصد والتزامه بأن يكفل سلامة البعثة. ونقترح بالتالي أن يكفل المجلس أن يتمكن فريق الرصد من ذلك من خلال تقديم المساعدة له. وفي هذا الصدد، فإن الخطوات التي اتخذها الفريق مؤخرا لدعم قدرته تحتاج إلى تعزيز من المساعدات الدولية في شكل موارد إدارية ومالية. وهذه المساعدة يجب ألا تكون مشروطة، بل ينبغي تقديمها للفريق مباشرة لكي لا ينهار تماسكها بصفتها قوة متماسكة لحفظ السلام. ويسعدنا أن نلاحظ إشارات رد الفعل الإيجابي من أطراف مختلفة. ونأمل أن تتحقق التعهدات بالدعم قريبا. فللوقت أهميته. ونحن ندرك الآن، من خلال الخسارة الفادحة في الأرواح والموارد المادية، أن مرور فترة طويلة من الهدوء بين وقف إطلاق النار وتسريح المتحاربين يهدد بالخطر المكاسب المؤقتة التي تم إحرازها على طريق السلام.

وفي الوقت ذاته، يحتاج وجود البعثة إلى تعزيز ملموس وفي الوقت المناسب لاستكمال وزع فريق الرصد. ونلاحظ نية الأمين العام في هذا الصدد، ونحث على النظر في مواصلة الزيادة وفقا لتقديره للحالة وعلى أساس الولاية التي يمتلكها بالفعل.

لقد ناشدنا الأطراف وزعماء الفصائل الليبرية مدة طويلة. وطلبنا منهم ودعوناهم إلى محاولة التغلب على خلافاتهم السياسية لصالح السلام والمصالحة الوطنية في بلدهم، إلا أنهم لم يصغوا حتى الآن إلى هذه الدعوات والمناشدات. وهذا مؤسف. إلا أن هناك تطورا إيجابيا واحدا، بعد اندلاع القتال في مونروفيا مؤخرا، وهو الإصرار والاهتمام العلني المتزايد من جانب السكان المدنيين بالنسبة لاتجاه بلدهم. ونحن نرحب بهذا الاتجاه، ونعتقد أنه لا يمكن أن ينتج إلا أثرا حسنا وإيجابيا على عملية السلام. ونأمل في أن تتفق الأطراف

والزعماء في ليبريا على حسن السلوك حفظا للسلام والمصالحة الوطنية والتعمير. وخطة التنفيذ الجديدة توفر لهم هذه الفرصة.

وختاما، نرجو للسيدة بيري النجاح وهي تتولى منصب قيادة مجلس الدولة الليبري يوم الثلاثاء القادم.

وفيما يتعلق بمشروع القرار، نوافق على مضمونه وهدفه العامين. فهو التزام متواصل من جانب المجتمع الدولي بقضية السلام في ليبريا. إلا أن الإعراب عن التأييد لا يكفي. وفي هذا الصدد نلاحظ الطلب المقدم للأمين العام في الفقرة ٥ من مضمون مشروع القرار بأن يتقدم باقتراحات محددة تساعد هذه العملية. ونأمل في أن تأخذ في الحسبان أيضا متطلبات فريق الرصد ودوره الرائد في إيجاد حل للأزمة الليبرية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أفهم أن المجلس مستعد للشروع للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد فولتشي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتقدم بالشكر لوفد الولايات المتحدة لإعداد مشروع قرار تمكن أعضاء مجلس الأمن، بعد إدخال تعديلات طفيفة، من التوصل إلى توافق كامل في الآراء حوله، يسَّر تحويله إلى نص رئاسي.

وترحب ايطاليا بنتائج قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في ١٧ آب/أغسطس وتعيين السيدة بيري رئيسة لمجلس الدولة في ليبريا. وأكون ممتنا لزميلنا السفير وليم بول اذا ما تكرم بإبلاغ الرئيسة الجديدة كل تمنيات ايطاليا الطيبة برئاسة ناجحة بهدف تحقيق المصالحة والتعمير في بلدها.

إن نتائج اجتماع ١٧ آب/أغسطس تثبت مرة أخرى، في رأينا، قدرة المنظمات الإقليمية الافريقية على الاضطلاع بدور رئيسي بناء في إدارة الأزمات. وتساند إيطاليا مساندة تامة جهود منظمة الوحدة الافريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في إطار الاهتمام الجاري الذي يوليه بلدي للمنظمات الإقليمية، ولا سيما في الإطار الافريقي. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديري الخاص للدور الذي اضطلعت به الجماعة الاقتصادية من خلال المساعي الحميدة التي وفرها زميلنا وصديقنا العزيز السفير النيجيري غمباري، لإنقاذ بعض الأسر الايطالية التي صادفت حالة عصيبة، والخروج بها إلى الأمان في مقر السفارة الأمريكية في مونروفيا.

غير أننا سنكون مقصرين اذا اعتقدنا أن اتفاق أبوجا سوف يضع حدا لمخاوفنا بشأن ليبريا. فللأسف إننا في مناسبات كثيرة جدا أشدنا باتفاقات جديدة ثم رأيناها بعد أيام قليلة أو أسابيع قليلة تنتهك. ونأمل ألا يتكرر هذا في هذه المرة، وأن يتحلى قادة الفصائل في ليبريا أخيرا بالإرادة السياسية فيحترموا وينفذوا بالكامل بنود الاتفاق الذي وقعوا عليه توا. وإن لم يفعلوا ذلك، فإن المجتمع الدولي، كما أشار الأمين العام بحق، لن يجد أمامه بديلا سوى الانسحاب الكامل من ليبريا.

يجب أن تجعل سابقة الصومال قادة الفصائل على وعي بمسؤولياتهم، وأن يتوقعوا ما سيحدث اذا لم يحترموا الاتفاقات التي أبرموها توا. وللأسف، إن سرقة حوالي تسعمائة سيارة من سيارات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ووكالات الأمم المتحدة لا يمكن أن يوصف بأنه بادرة إيجابية على موقف بعض أباطرة الحرب تجاه المجتمع الدولي. ولهذا أكدنا على اشتراط أن يقدم الأمين العام تقريرا إلى المجلس عن إعادة الممتلكات المسروقة هذه، وهي ممتلكات تعود ملكيتها للمجتمع الدولي. وقد ذكر السفير جوناه، خلال إحاطته الإعلامية للمجلس، أن أباطرة الحرب ذهلوا من رد فعل العالم على تصرفاتهم. ولهذا، يجب أن يدركوا تماما أن المجتمع الدولي سوف يحملهم شخصيا المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني في البلد.

واسمحوا لي مرة أخرى بأن أعرب عن فزعنا إزاء تلك الأعمال البغيضة التي قام بها أباطرة الحرب الليبريون: وهي ممارستهم تجنيد الأطفال للقتال وتدريبهم وضمهم إلى فصائلهم. إن تدريب الأطفال، وفي أغلب الأحيان تخديرهم، وأعمار الكثيرين منهم بين

السابعة والرابعة عشر، والذين يبلغون حد قتل أقاربهم وإرهاب جيرانهم، جريمة بشعة شنعاء. والكلمات وحدها لا تكفي لإدانة هذا التصرف المشين. يجب أن يتوقف هذا التصرف فورا، بكل السبل المتاحة للمجتمع الدولي، بما في ذلك كتابة بعض الأحكام فيما سيصبح في القريب العاجل المحكمة الجنائية الدولية، بغية تقديم مرتكبي هذه الأعمال البغيضة إلى العدالة.

وأخيرا، إننا نساند تماما توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. ولكل هذه الأسباب، ومع الاتفاق الكامل مع فحوى بقية مشروع القرار، ستصوت ايطاليا لصالحه.

السيد العربي (مصر): لقد أتت نتائج الاجتماع الأخير لقمة دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (الجماعة) في ١٧ آب/أغسطس الجاري، والذي اختتم بتوقيع قادة الفصائل الليبرية على الجدول الزمني المعدل لتنفيذ اتفاق أبوجا للمصالحة الوطنية في ليبريا، لكي تنعش الآمال مرة أخرى في أن يفي قادة الفصائل بالتزاماتهم هذه المرة وأن يرتفعوا فوق خلافاتهم الشخصية والمطامع الضيقة، وأن يغلبوا الاعتبارات الوطنية ومصلحة الشعب الليبري فوق كل ما عداها من اعتبارات.

وبالرغم من وجود بعض المؤشرات الإيجابية وأهمها احترام وقف إطلاق النار وإعادة انتشار فريق الرصد التابع للجماعة في منطقة مونروفيا، إلا أن سجل العملية السلمية في ليبريا حافل بالانتكاسات التي يعرفها الجميع والتي كان أخطرها اندلاع المعارك ما بين الفصائل شهر نيسان/أبريل الماضي، تلك الأحداث المؤسفة التي أصابت المجتمع الدولي بخيبة أمل تمنعنا اليوم من التمادي في التفاؤل أو الإغراق في الأمل أو الركون إلى جدية أو حسن نوايا قادة الفصائل.

ولذا فقد كان من دواعي ارتياحنا أن أكد لنا السفير جيمس جوناه، المبعوث الخاص للأمين العام، منذ أيام أن دول الجماعة اتخذت عددا من الإجراءات لضمان حسن سلوك قادة الفصائل على رأسها: وضع قائمة بالجزاءات التي يمكن أن تفرض على قادة الفصائل وأسرهم حال نكوثهم بالتزاماتهم؛ وضع مدونة للسلوك تحكم العلاقات بين قادة الفصائل، وكذلك اختيار السيدة روث بيري لرئاسة المجلس الحاكم لضمان استقلاليتها وتعزيز سلطاتها.

وهذه الإجراءات التي اتخذتها دول الجماعة، والتي تتفق مع الإجراءات المماثلة والموقف الواضح الذي أخذته منظمة الوحدة الافريقية من هذا الموضوع، تبرز الاهتمام البالغ الذي توليه الترتيبات الاقليمية الافريقية لإعادة السلام والاستقرار في ليبريا.

لقد بذلت دول الجماعة خلال السنوات الست الماضية جهودا تستحق التشجيع والدعم. ولعل قرارها الأخير بزيادة عدد أفراد فريق الرصد وفاعليته - رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها هذه الدول - دليل كاف على مدى تصميم هذه الدول على المضي قدما في سعيها لإحلال السلام في ليبريا. وفي هذا السياق لا يفوتنا أن نتوجه بالشكر إلى الدول التي قدمت الدعم المالي والفني لفريق الرصد ولصندوق الأمم المتحدة الخاص بليبريا، وأن نعرب عن أملنا في أن يتلقى فريق الرصد والصندوق المزيد من الدعم المالي الذي من شأنه أن يؤهلهما للقيام بمهامهما على أكمل وجه.

يؤيد وفد مصر مشروع القرار المطروح على المجلس، وسيصوت لصالحه اقتناعا منا بأن الشعب الليبري في حاجة إلى فرصة أخرى - وصفها الكثيرون عن حق بأنها قد تكون الأخيرة. ونأمل أن تأتي التطورات بما يعزز الأمل في عقد الانتخابات في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧، كما هو مقرر، وأن تتعاون القيادات الليبرية في الإعداد المناسب لعقدها، بما في ذلك النظر في إنشاء لجنة قومية مستقلة على غرار التجربة الناجحة التي شهدتها سيراليون.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن ليبريا أمامها طريق طويل حتى بعد عقد الانتخابات. فما زالت أمامها مهام عسيرة أهمها إدماج الجنود المسرحين في الحياة المدنية، وإعادة بناء هياكل الدولة وبنيتها الأساسية التي دمرتها الحرب. إلا أن المجتمع الدولي، الذي وقف بجانب ليبريا في محنتها وقت الحرب، من المؤكد أن يدعمها وقت السلم حتى تستعيد مكانتها الإقليمية والدولية.

السيد نكغوي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد كان آخر مؤتمر قمة للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا معلما هاما في السعي إلى إحلال السلام في ليبريا.

وقد بينت النتيجة المترتبة على هذا الاجتماع وحدة العزيمة لدى دول المنطقة دون الإقليمية لمساعدة الليبريين على إيجاد حل سياسي دائم للأزمة التي لحقت ببلدهم لفترة طويلة جدا. وتثني بوتسوانا على الدول الأعضاء في تلك الجماعة للعمل الهائل الذي قامت به لإعطاء ليبريا فرصة إضافية لتسوية مشاكلها السياسية، حتى بعد أن بدد زعماء الفصائل العديد من الفرص في الماضي.

ونرحب بصورة خاصة بقرار رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة) القاضي باتخاذ تدابير معينة ضد الزعماء الذين يعرقلون عملية السلام. وإن مشاركة منظمات المجتمع المدني ومساهمتها النشطة في مؤتمر قمة أبوجا تطور هام في التعبير عن أصوات شعب ليبريا المحروم. فتلك الأصوات تمثّل آمال وتطلعات الأكثرية الصامتة التي ما برحنا نناشد المجتمع الدولي ألا يتخلى عنها وقد آن الأوان لكي يولي زعماء الفصائل اهتماما شديدا بما تقوله.

وإن التزام وعزم الدول الأعضاء في الجماعة لا تشوبهما شائبة. فالجدول المنقح لتنفيذ اتفاق أبوجا للسلام دليل على الأهمية التي توليها الجماعة لعملية السلام في ليبريا. ولقد جرت عمليات تكيّف هامة لولاية فريق الرصد التابع للجماعة لتمكين قوة حفظ السلام دون الإقليمية هذه من مواجهة أية تحديات وعقبات قد تواجهها في تنفيذ الجدول المنقح. علاوة على ذلك، فإن الكثير من الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية أعلن عن استعداده للاسهام بقوات إضافية من أجل تعزيز القدرة التشغيلية لفريق الرصد التابع للجماعة، وبذلك تكون الجماعة قد استجابت بطريقة بناءة ومبتكرة للاقتراحات التي تقدم بها بعض أعضاء المجتمع الدولي من أجل الاستمرار في عملها. ومن المنصف فحسب أن يستجيب المجتمع الدولي على نحو مناسب لاحتياجات فريق الرصد التابع للجماعة لتمكينه من وزع قواته وفقا للجدول المنقح.

فالحالة الإنسانية في ليبريا تتطلب اهتماما متواصلا من جانب المجتمع الدولي. وكانت المنظمات الإنسانية تشغل مركز الصدارة في الجهود المبذولة لإيصال المساعدة اللازمة لشعب ليبريا، وكان ذلك يجري في بعض الأحيان في ظل مخاطر كبيرة تحيق بالسلامة الشخصية لأفرادها. ولذا فإن المجلس محق في مطالبة زعماء الفصائل بصورة واضحة ولا لُبس فيها باحترام أفراد المنظمات الإنسانية احتراما صارما. فالسلب المتعمد للأجهزة التي تملكها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وجّه ضربة قاصمة لعمل المجتمع الإنساني. وهذا النمط من السلوك لا يمكن التهاون فيه ولا يمكن أن يرضى به مجلس الأمن. ويجب أن يتوقف. فالمجلس محق فحسب في إصراره على إعادة جميع الممتلكات المسروقة. ومن الأهمية بمكان لزعماء الفصائل أن يدركوا أن ليس بإمكانهم التهرب من المسؤولية عن الأعمال التي يقوم بها المتحاربون الذين أطلقوا لهم العنان للعبث بمواطني ليبريا، وممتلكاتهم والأجهزة الممتلكة للمجتمع الدولي. ولذا، فإننا نتطلع إلى تقرير الأمين العام عن هذه المسألة.

وتؤيد بوتسوانا تأييدا تاما تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لفترة ثلاثة أشهر إضافية. وإن دول المنطقة دون الإقليمية تستحق دعما قويا من جانب الأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور نشط في حسم الأزمة السياسية في ليبريا. وعلى الأمم المتحدة أن تضطلع باسهام هام في تنفيذ اتفاق أبوجا. فوقف إطلاق النار، وفض الاشتباك بين المتحاربين وتسريحهم، وعودة اللاجئين والمشردين وإعادة توطينهم والعملية الانتخابية، هي مراحل رئيسية من اتفاق أبوجا للسلام تحتاج إلى الدعم والمشاركة الوثيقة من منظومة الأمم المتحدة. وتساعد الأمم المتحدة في إجبار زعماء الفصائل الليبرية على أن ينفذوا بالكامل وفي الوقت المحدد الالتزامات والتعهدات التي اضطلعوا بها بموجب اتفاق أبوجا للسلام.

ويجب ألا يسمح لزعماء الفصائل بأن يمسكوا بالأمة بكاملها رهينة لرغبتهم في الحكم مهما كان الثمن. ويجب ألا يسمح لزعماء الفصائل الليبرية أن يحبطوا جهود المجتمع الدولي لحسم الأزمة السياسية في ليبريا. ويجب ألا يسمح لهم بتحقيق هدفهم المتمثل في إخراج الأمم المتحدة من ليبريا. ويجب أن يكون واضحا لهم بأنهم سيتحملون شخصيا المسؤولية عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

وختاما، أود أن أهنئ السيدة روث بيري على توليها رئاسة مجلس الدولة. وتتولى السيدة روث المهام الشاقة المتمثلة في توجيه عمل الحكومة في لحظة حرجة من تاريخ عملية السلام الليبرية. فلها من بوتسوانا كامل

الدعم وأطيب التمنيات وهي تعمل على تعزيز العملية الدقيقة جدا المتمثلة في تحويل اليأس إلى أمل.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): سيصوت الوفد الصيني مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا. فنحن نؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لفترة ثلاثة أشهر أخرى، دعما لعملية السلام في ليبريا والجهود التي لا تكل التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة) من أجل حل الصراع الليبري.

وإننا نقدر المساهمات التي قدمت في مؤتمر قمة الجماعة المعقود في ١٧ آب/أغسطس بهدف استعادة عملية السلام الليبرية. وعلى مدار السنوات بذلت الجماعة جهودا دؤوبة لإنهاء القتال في ليبريا بالرغم من مصاعبها الاقتصادية. لقد أرسلت بلدان الجماعة قوات لحفظ السلام إلى ليبريا بمقتضى الفصل الثامن من الميثاق، وإذ تحملت بشجاعة المصاعب والنكسات، فقد ساهمت بالمساعي الحميدة والوساطة لتسهيل التوصل إلى تسوية سلمية للصراع الليبري.

لقد قدمت الصين باستمرار دعمها الراسخ للمنظمات الإقليمية في جهودها لحسم المشاكل في مناطقها، عملا بأحكام ميثاق الأمم المتحدة. ولاحظنا أنه تم التوصل إلى جدول زمني جديد وتدابير ملموسة في مؤتمر قمة الجماعة المعقود مؤخرا من أجل ضمان تنفيذ اتفاق أبوجا. ودلل هذا على عزم ومثابرة وثقة الجماعة. ونحن نرى أنه يتعيَّن على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم لفريق الرصد التابع للجماعة بشتى الطرق للوفاء على نحو ناجح بمهمة حفظ السلام. ويحدونا الأمل أن تواصل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الرصد التابع للجماعة تعاونهما الوثيق والتنسيق فيما بينهما لضمان التنفيذ الفعَّال للجدول الزمني الجديد لاتفاق أبوجا.

وكما يبيِّن مشروع القرار المعروض علينا، فإن التسوية النهائية للصراع الليبري إنما تقع على عاتق الشعب الليبري وحده وعلى استعداد زعماء جميع الأطراف الليبرية، إنطلاقا من مصالح بلدهم وشعبهم، لإظهار حسن النية في المصالحة السياسية والإقلاع عن استعمال القوة والسعي إلى تحقيق حل سياسي مقبول لجميع الأطراف من خلال المفاوضات الصبورة والمخلصة والحوار. وفي هذه المرحلة الدقيقة من عملية السلامالليبرية، يحدونا خالص الأمل بأن تنتهز الأطراف في ليبريا الفرصة المؤاتية لتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا فتنهي نزع أسلحة قواتها بإخلاص وتضطلع بالأعمال التحضيرية المناسبة لإجراء الانتخابات العامة كيما تحقق في نهاية المطاف المصالحة الوطنية وتعيد السلام إلى البلد من خلال انتخابات نزيهة.

وإننا نؤيد المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، في عمله للنهوض بعملية السلام الليبرية مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مقدما بذلك إسهاماته للسلام في غرب أفريقيا. وكنا على الدوام نؤمن بأن أفريقيا المستقرة والمتطورة تشكل عنصرا هاما وأساسيا في قيام عالم سلمي ومزدهر. ويحدونا الأمل أن تتمكن ليبريا، بمساعدة المجتمع الدولي، من تحقيق السلام والاستقرار في موعد مبكِّر. وإن الصين ستنضم إلى المجتمع الدولي في تقديم مساهمتها تحقيقا لهذا الغرض.

السيد ويسنومورتي (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): على غرار المتكلمين السابقين، يود وفد بلادي أن يعرب عن امتنانه للأمين العام على التقرير الشامل الذي قدمه عن آخر التطورات في ليبريا. ويحدونا الأمل في أن تؤدي نتيجة اجتماع قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة) المعقود في أبوجا في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٦، إلى تحقيق سلم دائم في ليبريا، وأن يكون الجدول الزمني الجديد إطارا رسميا لعملية السلام. ومما يستأهل الذكر والثناء الدور القيادي الإقليمي القوي للجماعة وتصميمها على ضمان احترام الأطراف للاتفاق الذي أبرمته.

ويثلج صدرنا أيضا النفوذ المتنامي لمجموعات المدنيين الليبريين في عملية السلام، مما يعبِّر عن تطلع الشعب الليبري إلى إنهاء هذه المأساة. وفي هذا الصدد، نرحب بتعيين السيدة روث بيري رئيسة جديدة لمجلس الدولة المعاد تنظيمه، والذي نأمل أن يمثِّل إرادة جميع الليبريين تمثيلا كاملا. وإننا نتوقع أن يحترم جميع قادة الفصائل سلطة وحياد ذلك الجهاز ورئيسته الجديدة.

وفي ضوء ميل قادة الفصائل إلى النكوص عن التزاماتهم السابقة، لا يسع المجتمع الدولي والجهات الإقليمية الفاعلة إلا توخي اليقظة الشديدة. فلا تزال هناك مجالات كثيرة تثير لدينا القلق الشديد، وخاصة فقدان الأمن الذي لا يزال يعكس حالة خطرة ومتفجرة،

والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان الأساسية، واستمرا تدفق الأسلحة. وفي هذا السياق، يشكل نزع سلاح أفراد الميليشيات الليبرية وتسريحهم أمرا أساسيا أيضا لتحقيق وقف إطلاق النار الدائم وتمكين حفظة السلام الدوليين من العمل بكامل طاقاتهم. وفضلا عن ذلك، يجب على المجلس أن يحث جميع الدول على الامتثال التام للحظر المفروض على جميع عمليات توريد الأسلحة والمعدات العسكرية لليبريا، عملا بالقرار ٧٨٨ (١٩٩٢).

وبالنسبة للحالة الإنسانية، لا يزال وفدي يشعر بالقلق إزاء استمرار الإعاقة الخطيرة للعاملين في مجال الإغاثة عن إيصال المساعدة إلى بعض المناطق واستمرار تعريض سلامتهم للخطر. ولا يمكن في هذه المرحلة إعداد أية مساعدة إنسانية شاملة من أجل تلبية احتياجات ليبريا، فقد وصلت الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية إلى جمود تام. وعلاوة على ذلك، لا يزال أكثر من نصف سكان ليبريا يعيشون في البلدان المجاورة كلاجئين. ولا بد من تهيئة الظروف المؤاتية لعودة الليبريين وتعمير بلادهم. وثمة جانب آخر للنزاع ينبغي أن يبقى في الأذهان وهو كيفية إعادة إدماج جيل من الشبان الليبريين الذين لم يعرفوا في السنوات الست الماضية سوى الحرب.

وفي ضوء ذلك، نعتقد أن بامكان فريق الرصد التابع للجماعة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا القيام بدور هام في الاسهام في تنفيذ اتفاق أبوجا وتعزيز فرص التقدم. وفي هذا الصدد، نعتقد أن للأمم المتحدة دورها، وبالتالي نؤيد توصية الأمين العام بزيادة عدد المراقبين العسكريين والموظفين المدنيين لمساعدة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا على تنفيذ ولايتها. ولكن، لما كان استمرار وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا مرتبطا بقدرة فريق الرصد التابع للجماعة على ضمان سلامة موظفيها، فمن الحتمي بالتالي لفريق الرصد التابع للجماعة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة أن يعززا التنسيق والتعاون فيما بينهما.

وفي ضوء الملاحظات التي ذكرتها والدور الإيجابي الذي يمكن للبعثة أن تقوم به في ليبريا، فإن الوفد الإندونيسي سيصوت لصالح مشروع القرار القاضي بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا ثلاثة أشهر أخرى، حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. ونحن نتوقع من الأطراف أن تعتبر هذه الفترة فرصة للتدليل، بخطوات ملموسة، على إرادتها السياسية على حسم خلافاتها والمضي في طريق المصالحة الوطنية والتنمية.

السيد غومرسال (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدلي وفدي بصوته مؤيدا لمشروع القرار القاضي بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لفترة ثلاثة أشهر أخرى. فالتقارير الأخيرة للأمين العام ومبعوثه الخاص تؤكد على أن الاتفاق الذي توصلت إليه لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة) في أبوجا في ١٧ آب/أغسطس يمثل تطورا هاما قد يتيح أخيرا أملا حقيقيا لشعب ليبريا. ولكن المسألة تبقى، كما يوضح مشروع القرار المعروض علينا بجلاء، أن المفتاح يكمن في استجابة، أو عدم استجابة، قادة الفصائل الذين التزموا علانية بهذا الاتفاق. فيبقى عليهم الآن أن يبدأوا فك الاشتباك ونزع السلاح ويبدأوا الاستعداد للتوصل إلى حل سلمي دائم وديمقراطي لهذا النزاع.

لقد ظل هذا المجلس يتلقى لفترة طويلة إشارات واضحة على استخفاف قادة الفصائل بمساعدة المجتمع الدولي وبمصلحة شعب بلادهم. فقد مزق اتفاق تلو الآخر على أيدي من يسمون أباطرة الحرب؛ وخرق وقف إطلاق النار مرات عديدة؛ وتعرض المدنيون الأبرياء للقتل؛ وأجبر الأطفال على القتال؛ وهدمت الهياكل الأساسية في البلاد - كل ذلك لإرضاء الذات وإشباع تعطش هؤلاء القادة للسلطة. ومرة تلو الأخرى سمع هذا المجلس التزامات متجددة بالسلام من هؤلاء الأشخاص، وكان من السهل اتباع نهج مستخف والاكتفاء به. ولكن، وإلى حد كبير بفضل قادة بلدان الجماعة، فإن الأمل لم يفقد. وفي الحقيقة أصبحوا أكثر تصميما على تحقيق السلم في ذلك الجزء من منطقتهم، ونحن ندين لهم بدعمنا. إننا نحيي ونؤيد الاتفاق الذي تم التوصل إليه في أبوجا في الشهر الماضي. فهو يعطي قادة الفصائل فرصة جديدة، وننوه بأن عقوبات صارمة ستفرض على أي قائد من قادة هذه الفصائل لا يحترم التزاماته.

ويتعين على قادة الفصائل الانصياع لمشروع القرار هذا. ويجب عليهم الابتعاد عن الأوهام. فهذه آخر فرصة لليبريا لحسم مشاكلها بمساعدة الأمم المتحدة. ومن الحيوي أن توقف الفصائل عن تخويفها للأمم المتحدة وفريق الرصد التابع للجماعة، وموظفي المنظمات غير الحكومية وهجماتها عليهم، وأن تضع حدا للنهب وأن تعيد

جميع الممتلكات المسروقة، بما في ذلك بوجه خاص ممتلكات الأمم المتحدة. وبدون هذه البادرة الصغيرة على الإرادة الحسنة، لا يمكن أن يتوقع من المجتمع الدولي أن يسهم في إنعاش البلاد وتقديم المساعدة الإنسانية.

وترحب المملكة المتحدة باستعداد الجماعة لتقديم عدد إضافي من حفظة السلام لقوات فريق الرصد التابع للجماعة. ففريق الرصد، بتكوينه المعزز، يقوم بتنفيذ عمل صعب تنفيذا جيدا. وإن وجوده أمر حيوي. ونحن نرحب بحرارة أيضا بقرار الولايات المتحدة تقديم دعم سوقي وتمويل إضافيين لفريق الرصد. وتدرس المملكة المتحدة تقديم إسهام جديد في الصندوق الاستئماني لليبريا، من أجل مساعدة فريق الرصد. وننوي أيضا المساعدة في تدريب قوات الشرطة عند استتباب الاستقرار، ونحث الدول الأخرى على تقديم دعم سوقي إضافي.

إن الجدول الزمني لتنفيذ اتفاق أبوجا يعطي قادة الفصائل علامات واضحة صوب التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع تفضي إلى إجراء الانتخابات في العام المقبل. ونزع السلاح جزء حيوي من هذه الخطة. وقد قبل قادة الفصائل أنفسهم هذا الجدول الزمني. وستكون فترة الأشهر الثلاثة لتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا اختبارا لإرادة قادة الفصائل على اتخاذ الخطوات الضرورية. وإننا نأمل أن يرضخوا أخيرا لإرادة شعبهم، وإرادة جيرانهم، وإرادة المجتمع الدولي في إنهاء هذه الحرب الأهلية الرهيبة، ونحثهم على ذلك.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد شهدت الحالة في ليبريا خلال الأسابيع القليلة الماضية تحولا هاما نحو الأفضل. فقد صمد وقف إطلاق النار في مونروفيا منذ إعلانه في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٦. وأعيدت عملية السلام المجمدة إلى مسارها، وذلك إلى حد كبير بفضل صبر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجهودها المتضافرة. إننا نرحب بقرار الجماعة المتخذ في ١٧ آب/أغسطس بتمديد اتفاق أبوجا المؤرخ ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥ حتى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، بالاضافة إلى اعتمادها لجدول زمني لتنفيذ الاتفاق.

التصميم القوي من جانب الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على عدم تحمل أي مزيد من العرقلة لعملية السلام اقترن بمجموعة شاملة من التدابير الكفيلة بامتثال الفصائل الليبرية لخطة السلام. ومن هذه التدابير، نلاحظ بوجه خاص قرار استبعاد أولئك الذين يعرقلون عملية السلام من الانتخابات المقبلة والاستناد إلى قرار منظمة الوحدة الأفريقية في مؤتمر القمة عام ١٩٩٦ الذي تدعو فيه إلى إنشاء محكمة لجرائم الحرب لمحاكمة كل من يرتكبون جرائم ضد الليبريين تتعلق بحقوق الإنسان. وفي هذين التدبيرين تذكرة واضحة لقادة الفصائل الليبرية بما ينتظرهم من بدائل إن هم أخفقوا في الامتثال لخطة السلام.

وكما لاحظ الأمين العام في الفقرة ٥٣ من تقريره، فإن القصد من قرارات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هو إعطاء فرصة أخيرة لاستعادة حكومة منتخبة ديمقراطيا. إننا لم ننس الفظائع التي ارتكبتها الفصائل المسلحة المتناحرة في شوارع مونروفيا في نيسان/أبريل الماضي. وعلى أي حال، فإننا نعتقد أن قادة الفصائل الليبرية يدركون تمام الإدراك ما يجب عليهم عمله كي يشفعوا لأنفسهم أمام المجتمع الدولي عن كل جرائمهم السابقة. وفي حين نرحب بإعلان قادة الفصائل الليبرية التزامهم بقرارات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، سنظل نرقب عن كثب مدى صدق التزاماتهم.

النتيجة النهائية لعملية السلام تتوقف على إجراء انتخابات حرة وعادلة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧. وبينما حدد وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الشروط اللازم توفرها مسبقا لضمان إجراء انتخابات حرة وعادلة، فإننا نعلق أهمية كبيرة على توفر الاستقلال التام للجنة الانتخابية وعلى نزع السلاح بدرجة كافية بحيث لا تبقى قيود على مشاركة الشعب الليبري في العملية الديمقراطية. وفي هذا الصدد، فإن تزايد تأثير المجتمع المدني في ليبريا، الذي تجلى في سياق قرارات الجماعة الاقتصادية وفي تعيين رئيس جديد لمجلس الدولة هو السيدة روث بيري، يعتبر دالة مشجعة بالنسبة للسلام والديمقراطية في ليبريا. ونحن نتطلع إلى ازدياد المشاركة من جانب المجتمع المدني في عملية الانتخابات الحرة والعادلة. ونؤكد كذلك أن نزع السلاح، لكي يكون ذا قيمة حقيقية، لابد أن يقترن بالتنفيذ الدقيق لحظر الأسلحة المفروض على ليبريا بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢).

بالنظر إلى ما تنطوي عليه الانتخابات من أهمية حيوية لمستقبل ليبريا، فلا يمكن المبالغة في التأكيد على ضرورة كفالة الحياد والاستقلال للجنة الانتخابية. فبضمان الاستقلال والحياد للجنة الانتخابية يستطيع المجتمع الدولي أن يتجنب نشوء حالة تؤدي إلى عذاب الضمير الإنساني كانتخاب شخص ممن يرتكبون الجريمة الشنعاء المتمثلة في انتهاك القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي. ونحن نشارك في الرأي بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور محوري في تنظيم وإجراء الانتخابات. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يولي اعتبارا جديا إلي طلب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأطراف الليبرية للمساعدة. ونحن نشجع الأمانة العامة على دراسة السبل والوسائل المثلى التي يمكن بها تعزيز دور الأمم المتحدة لدعم جهود الجماعة الاقتصادية ولتهيئة الظروف المفضية إلى السلام والاستقرار والمصالحة الوطنية في ليبريا.

وبالنظر إلى التزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بأن تعيد الحياة إلى عملية السلام وأن تظل مشاركة في ليبريا من خلال إقامة حكومة جديدة في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، فإن وفدي يؤيد كل التأييد تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لفترة ثلاثة شهور وفقا لما أوصى به الأمين العام. ونؤيد أيضا وزع مراقبين عسكريين إضافيين في إطار القوام المأذون به حاليا للبعثة وفقا لما تقتضيه التطورات.

وبعد هذه الملاحظات، سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار المعروض على المجلس. وختاما أود أن أعرب عن تقدير حكومتي للدول الأفريقية التي تسهم بقوات في فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على الرغم من العوائق المالية الخطيرة. ونحن ممتنون أيضا لحكومة الولايات المتحدة على الدعم المالي السخي الذي قدمته لفريق الرصد. ولا نزال على ثقة من أن المشاركة النشطة في ليبريا من جانب الجماعة الاقتصادية يمكن أن تتخذ نموذجا للتعاون الناجح بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في معالجة الأنواع الجديدة من التحديات للسلام والأمن الدوليين. وهي التحديات التي نواجهها الآن في عالم ما بعد الحرب الباردة.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد أعربت هندوراس في مناسبات عديدة عن قلقها إزاء الأعمال العدائية وتدهور الظروف الأمنية في ليبريا، لأنها تمثل تهديدا لعملية السلام وتعمق الأزمة السياسية وتؤثر تأثيرا سلبيا على مراعاة حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية. وفي الوقت نفسه، أعربت هندوراس عن أسفها لعدم توفر الإرادة السياسية لدى الأطراف الليبرية للامتثال لاتفاق أبوجا وللالتزام الجدي بمواصلة وقف إطلاق النار.

لهذه الأسباب رحب وفدي بإعراب قادة الفصائل والمجموعات المدنية الليبرية عن اتفاقهم مع القرارات التي اتخذها وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في اجتماع القمة المعقود في ١٧ آب/أغسطس، فيما يتعلق بوضع جدول زمني منقح يضم خمسة مراحل لتنفيذ اتفاق أبوجا، ورحب بالتوصية باستحداث مدونة لقواعد السلوك لأعضاء مجلس الدولة والحكومة الانتقالية والشروط التي يجب توفرها لإجراء انتخابات حرة وعادلة.

لا حاجة إلى التأكيد على أهمية قبول قادة الفصائل لقرارات الجماعة الاقتصادية بالنسبة للتنفيذ الفعال لعملية السلام في ليبريا. ونأمل أن تلتزم الأطراف الليبرية هذه المرة التزاما فعالا باتفاقاتها والتزاماتها لكي يكون من الممكن إجراء انتخابات حرة وعادلة في أيار/مايو ١٩٩٧، كما هو متوقع.

وكما يؤكد مشروع القرار الذي يوشك المجلس أن يتخذه، فإن مواصلة الدعم من جانب المجتمع الدولي لعملية السلام الليبرية، بما في ذلك مشاركة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، تتوقف على ما تبديه الفصائل الليبرية من استعداد لحل خلافاتها بصورة سلمية وتحقيق المصالحة الوطنية وفقا للالتزامات المتفق عليها في أبوجا.

ويعتقد وفدي أيضا أن من الدلائل الإيجابية بالنسبة لعملية السلام الليبرية أن الحالة الأمنية تتحسن في مختلف أنحاء البلد وأن وقف إطلاق النار في مونروفيا ما زال مستمرا. ولكننا نأسف، مع ذلك، للهجمات وأعمال التخويف الموجهة ضد أفراد فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية وأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا والمنظمات والهيئات الدولية التي تقدم المساعدة الإنسانية، ونأسف لنهب معدات هذه المنظمات. ومن

المؤسف أن الفصائل لا تحترم مركز أفراد هذه البعثة ولم تقم حتى الآن بإعادة الممتلكات المسروقة.

ويدرك وفدي أيضا أهمية زيادة عدد المراقبين العسكريين في بعثة مراقبي الأمم المتحدة كيما يكون في مقدورها التحقق من نزع سلاح المقاتلين حينما يحدث وكي تتمكن، فضلا عن ذلك، من القيام بدوريات أوسع، كما يدرك أهمية التدابير التي اتخذها مؤخرا فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لتعزيز وجوده في ليبريا ولضمان بقائه كقوة حقيقية لحفظ السلام، وعلى الرغم من أنه ما زال يفتقر إلى الموارد البشرية والمالية الكافية للاضطلاع بمهامه. ونقدر أيضا جهود الجماعة الاقتصادية لإعادة السلام ولإنشاء حكومة منتخبة ديمقراطيا في ليبريا.

لهذه الأسباب ونظرا لأهمية استمرار وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، يوافق وفدي على تمديد ولاية البعثة لفترة ثلاثة شهور وسيصوت تأييدا لمشروع القرار المعروض على المجلس.

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يلاحظ الوفد الروسي مع الارتياح التطورات الإيجابية الراهنة في الحالة في ليبريا والتي تجدد مرة أخرى الأمل الذي فقده المجتمع الدولي في الوصول إلى نهاية سنوات عديدة من الصراع المدمر في ذلك البلد، في وقت قريب.

والدور الأساسي في هذه التطورات قامت به قمة الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي سمحت بتجديد عملية السلام التي يجب أن تكلل بإجراء انتخابات حرة ونزيهة قبل نهاية شهر أيار/مايو ١٩٩٧.

إننا ندرك الطابع المعقد لتنفيذ هذه المهام، لا سيما أن الأطراف الليبرية قد انتهكت الاتفاقات التي وقعتها بنفسها، بشكل متكرر، فيما مضى. ونأمل ألا يحدث ذلك في هذه المرة، ذلك أن الدول الأطراف في الجماعة قد عقدت العزم على تحقيق التنفيذ الدقيق لخطة التسوية، إذا أخذنا بالقرارات التي اعتمدتها في أبوجا.

ونود أيضا بشكل خاص، إبراز التدابير التي تستهدف تعزيز حيوية فريق الرصد التابع للجماعة باعتباره قوة حقيقية لحفظ السلام: إنشاء آلية رصد لتنفيذ الاتفاق؛ والتهديد بعقوبات شديدة تفرض على زعماء أية فصيلة تتجرأ على انتهاك القواعد الموضوعة للعملية في أبوجا؛ وتقرير عدم الاعتراف بأية حكومة قد تحاول أن تتولى السلطة باستعمال القوة؛ والرغبة في ضمان الامتثال الكامل للحظر المفروض على توريد الأسلحة لليبريا.

ومن الأمور البالغة الأهمية أن تبدي الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا العزم والاتساق اللازمين في تنفيذ هذه السياسة، مع تنسيق أنشطتها بشكل واضح. ويلزم أيضا وجود التعاون الملائم بين فريق الرصد التابع للجماعة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لدى الاضطلاع بولايتيهما، كل على حدة. فهنا يكمن مفتاح نجاح عملية السلام.

ومع ملاحظة الصعوبات الموضوعية الكبيرة في سبيل تنفيذ اتفاق أبوجا، نؤمن بأهمية دعم جهود العاملين الإقليميين في مجال حفظ السلام بالموارد الإضافية اللازمة. وفي الوقت نفسه، فإننا على اقتناع شديد بأن مسؤولية إقرار السلام في ليبريا تقع في نهاية المطاف على عاتق شعب ليبريا نفسه وزعمائه. ونتوقع أن يستفيدوا من هذه الفرصة الأخيرة المتاحة لهم للتنفيذ العاجل لخطة السلام بجميع جوانبها؛ وإلا فالخيار الوحيد أمام المجتمع الدولي سيكون مغادرة ليبريا، كما أوضح تقرير الأمين العام (S/1996/684).

والوفد الروسي مستعد لدعم مشروع القرار المعروض على المجلس، والذي يسمح بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. ونلاحظ مع الارتياح أن مشروع القرار هذا يأمر الأطراف الليبرية بالامتثال بدقة للالتزامات التي عقدتها، ويوفر دفعة سياسية قوية لدعم الجهود المبذولة لإحراز تقدم في عملية السلام وفي المصالحة الوطنية في ليبريا.

السيد لوبيز كابرال (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بعد فترة من الاضطرابات الخطيرة الناتجة عن استئناف القتال بين الأطراف المتحاربة في ليبريا، نستطيع أن نشاهد - أو على الأقل نأمل أن نستطيع مشاهدة - فترة من السلام والاستقرار النسبي والهام، أدت إلى عودة جزئية للأحوال الطبيعية في مونروفيا. ونحن نرحب بهذا التطور في الأحداث، إنه يمثل نتاج الجهود الدؤوبة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي

قامت بنشر فريق الرصد التابع لها في مدينة مونروفيا والمناطق المحيطة بها، حيث قام بعملية إغلاق وتفتيش لاستعادة الأسلحة التي تركتها الفصائل أثناء انسحابها.

وترحب غينيا - بيساو بقرار تمديد اتفاق أبوجا حتى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، الذي يضع خطة محددة لتنفيذ الاتفاق، ويوفر وسيلة للتحقيق من امتثال زعماء الفصائل للاتفاق، وينص على التدابير التي يمكن اتخاذها ضد الفصائل في حالة عدم الامتثال لأحكام الاتفاق.

إن هذه التدابير القسرية غير المسبوقة التي اعتمدتها الجماعة دليل على عزم وتماسك جماعة غرب أفريقيا. وقد كانت حاسمة في القرار الذي اتخذته الفصائل الليبرية بإنهاء الأعمال العدائية، وفصل قواتها وتسليم أسلحتها. ونرحب بتعيين السيدة روث بيري رئيسة لمجلس الدولة ونتمنى لها كل نجاح في الاضطلاع بمهمتها، وهي مهمة صعبة دون شك، وإن كانت تحظى بتأييد المجتمع الدولي. وتتوفر لها كل فرص النجاح، بشرط احترام الالتزامات التي عقدتها الفصائل، والجدول الزمني وطرائق إجراء الانتخابات الحرة.

ونظرا لهذا التقدم، ولتحسن حالة الأمن في ليبريا، نؤيد اقتراح الأمين العام الوارد في الفقرة ٢٣ من تقريره (S/1996/684) بنشر ٢٤ مراقبا عسكريا إضافيا، على الفور، في البلد لتعزيز وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. وسوف يسهل هذا الوجود زيادة تواتر الدوريات وعمليات نزع السلاح في المستقبل.

إن غينيا - بيساو، بوصفها بلدا في المنطقة الفرعية وعضوا في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أعربت دائما عن شعورها بالإحباط حيال محدودية الوسائل المتاحة لفريق الرصد التابع للجماعة. ولذلك، نناشد المجتمع الدولي، مرة ثانية، أن يوفر للفريق المساعدة اللازمة للاضطلاع بمسؤولياته على نحو كامل.

وفي هذا الصدد، أود أن أبرز مساهمة الولايات المتحدة، التي سيعود لوفدها فضل اقتراح مشروع قرار على الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، استطاع أن يراعي ويجمع بين كل الآراء. وقد مكننا هذا، في النهاية من التوصل إلى توافق الآراء الذي نرحب به اليوم.

أود أيضا أن أرحب بالمساهمات التي قدمتها البلدان الأخرى وهي مساهمات تعتبرها ذات أهمية حاسمة. ونتقدم إليها بالشكر الجزيل ونشجع الدول الأخرى على تقديم مساهماتها إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبريا.

غير أنه من الواضح أن المجتمع الدولي لن يكون في وضع يسمح له بمواصلة دعم عملية السلام في ليبريا في حالة عدم إظهار الفصائل الليبرية، مما لا يدع مجالا للشك، أنها عازمة على تسوية جميع خلافاتها بالوسائل السلمية وتحقيق المصالحة الوطنية، وفقا لاتفاق أبوجا المبرم في ١٧ آب/اغسطس ١٩٩٦.

وفي هذا الصدد، نطالب مرة أخرى باحترام الفصائل الليبرية، احتراما دقيقا، لجميع التزاماتها بموجب اتفاق أبوجا ونظام العاملين في كل من فريق الرصد التابع للجماعة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا والمنظمات والوكالات الدولية الأخرى. ويجب وقف النهب والسرقة وأعمال اللصوصية الأخرى وإعادة جميع الأشياء المنهوبة. وعلينا أيضا أن نطالب زعماء الفصائل الليبرية باحترام وحماية الأطفال الذين يستخدمونهم طعاما للمدافع، وهي ممارسة كريهة وبغيضة ندينها دائما.

ختاما، نؤيد اقتراح الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لفترة ثلاثة شهور. وسوف يصوت وفدي تأييدا لمشروع القرار المعروض على مجلس الأمن اليوم.

السيد متوشفسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعرب وفد بلدي في مناسبات عديدة سابقة عن قلقه الشديد إزاء الحالة في ليبريا، واندلاع العنف الموجه ضد السكان المدنيين الأبرياء، وعجز قادة ليبريا عن حسم صراعهم بالطرق السلمية. وكثيرا ما تحضر إلى الذهن أسئلة مشروعة عن مستقبل مشاركة المجتمع الدولي في الحالة في ليبريا. ولم تختف هذه الشواغل بعد.

ومع ذلك، فإن وفد بولندا سيصوت لصالح مشروع القرار بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا ثلاثة أشهر إلى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وإذ نفعل ذلك، فإننا نود أن نؤكد ثقتنا في قادة الجماعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة) ودعمنا لهم وللقرارات التي اتخذوها في أبوجا منذ أسبوعين.

ونحيط علما أيضا بما أعلن عنه زعماء الفصائل المسلحة الليبرية من استعدادهم للالتزام بالاتفاقات التي وقعوها جميعا. وللسماح للبلد بحسم مشاكله بالطرق السياسية بدلا من اللجوء إلى العنف، الذي عادة ما يتخذ شكلا قاسيا. ونأمل ألا يسلك المحاربون في ليبريا في هذه المرة النمط المألوف في النكوص عن تعهداتهم.

إن العمل على بناء هيكل الدولة من جديد، وإصلاح نسيجها الاجتماعي، واستعادة ثقة سكانها ومعنوياتهم لهي مهام جسيمة للغاية. ومـا من مسؤول عن مستقبل الليبريين وتحقيـق السلام والأمن والاستقرار في ليبريا إلا الليبريين أنفسهم.

وليبريا في حاجة إلى المساعدة الدولية. ونتوقع من شعب ذلك البلد، وبخاصة قادته، تهيئة بيئة مؤاتية لتقديم المساعدة وصيانة تلك البيئة. ونطلـب منهم على وجه الخصوص احترام مركز أفـراد فريـق الرصد التابع للجماعة، وموظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، والمنظمات والوكالات الدولية، وتيسير حريـة حركة القائمين على حفظ السلام، وكفالة توصيل المساعدات الإنسانية دون انقطاع.

وأخيرا وليس آخرا، يجب أن يرقى قادة ليبريا ومن يتبعونهم إلى مستوى التزاماتهم المنبثقة عن اتفاق أبوجا، بما فيها الجدول الزمني لتنفيذ ذلك الاتفاق.

وأود أن أختتم بالإعراب عن تقديري لمبادرة الممثل الدائم لإيطاليا بأن يضم مشروع القرار النص على إدانة ممارسات إشراك الأطفال في الحرب والقتل. وبصفتي ممثلا لأحد البلدان التي أقرت الجمعية العامة - بناء على مبادرتها - اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، فإنني أشعر أن من واجبي أن أقدم مرة أخرى دعمي التام للجهود التي تهدف إلى الايقاف الفوري لهذه الممارسة الوحشية.

السيد سيارلي (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): في مناسبـات عديـدة، عند اجتماع مجلس الأمن للنظر في الحالة في ليبريا، كان علينا أن نشير إلى انتهاكات وقف إطلاق النار، وإلى استئناف عمليات القتال، وبصفة عامة، إلى اتفاقات يستمر عدم تنفيذها.

ويأمل وفد بلدي أن نكون قد أوشكنا على بلوغ نهاية هذه الحلقة المأساوية التي ميزت عملية السلام في ليبريا، وأن يعطي الجدول الزمني الجديد لتنفيذ اتفاق أبوجا، الذي اتفق عليه في قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي عقدت مؤخرا في ١٧ آب/اغسطس، علامة لبدء الاستعادة النهائية للسلم والاستقرار والتعمير في ليبريا.

ونحن نقدر الدور الهام والفعال الذي اضطلعت به الجماعة والأحداث الإيجابية التي يشير إليها الأمين العام فـي تقريره الأخير الى مجلس الأمن. وهذا يمكننا في الوقت الحالي من تأييد تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لمدة ثلاثة أشهر، وكذلك المحافظة على وزع هذه القوة على المستويات الصحيحة.

وفضلا عن ذلك، فإن النداء الوارد في مشروع القرار بشـأن تقديم الدعم السوقي والمالي لكي يتمكن فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من الاضطلاع بولايته يتفق تماما مع ما سبق.

وفي إطار الجدول الجديد لتنفيذ اتفاق أبوجا، نعلق أهميـة خاصة على آلية الرصد التي تمكن الجماعة الاقتصاديـة من رصد الالتزام بالمراحل المتفق عليها وكذلك من التحذير من التدابير التي ستتخذ ضد من قد يعرقلون الاتفاقات.

ويرى وفـد بلدي أن تصريح رؤساء دول الجماعة بأنهم لن يعترفوا بأية حكومة تتولى السلطة في ليبريا عن طريق استعمال القوة تصريح هام للغاية، لأن ذلك من العوامل الأساسيـة في إرساء أسس أية عملية دائمة لتحقيق السلم والتوصل إلى المصالحة.

وعلاوة على ذلك، نرحـب بتعيين الرئيسة الجديدة لمجلس الدولة، وبخاصة أن هذا القرار يدلل على زيادة نفوذ المجتمع المدني في ليبريا بالنسبة لعملية السلام. ويحث وفد بلدي على مواصلـة بذل الجهود على جميع المستويات لكفالة نمو هذا النفوذ لأننا مقتنعون بأن هذه هي أكثر الطرق فعالية لتحقيق السلام والاستقرار لجميع الليبريين.

وعندما ننظر في عملية السلام عبر السنين، نرى أن الوقت قد حان لتحذير قادة الفصائـل مـن أن عليهم أن

يضعوا في اعتبارهم بوضوح أن صبر المجتمع الدولي ليس بدون حدود.

إن الأحداث المؤسفة التي وقعت في نيسان/ابريل الماضي، وتميزت بتهديد أمن الناس وموظفي المنظمات الدولية وكذلك السرقات العامة للممتلكات، لا يمكن السماح بها مرة أخرى، بل أنه لا يمكن السماح باستمرار الممارسة الوحشية واللاإنسانية لضم الأطفال إلى صفوف المحاربين وتدريبهم واستخدامهم في القتال. ولهذا السبب يؤيد وفد بلدي بعزم مبادرة إيطاليا، التي أيدها المجلس، والمنعكسة في الفقرة ٩ من مشروع القرار المعروض علينا.

ويحدونا الأمل في أن الأفعال، أكثر من الأقوال، ستمكن هذا المجلس من مواصلة دعم عملية السلام في ليبريا، وإن الجدول الزمني المقرر في أبوجا سيجري الالتزام به دون تأخير. وبذلك فإن تنصيب حكومة جديدة منتخبة بطريقة ديمقراطية في حزيران/يونيه ١٩٩٧ سيمكن شعب ليبريا من البدء في السير على الطريق الذي ابتغاه منذ زمن طويل للوصول إلى التقدم والتنمية والرفاه.

وختاما؛ نود أن نعرب عن تقديرنا للمبعوث الخاص للأمين العام، السفير جيمس جوناه، ولممثله الخاص، السيد أنتوني نياقي، ولجميع أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا والوكالات الإنسانية من عسكريين ومدنيين، الذين بذلوا جهودا صعبة جدا مؤخرا ويبدأون الآن هذه المرحلة الجديدة بأمل متجدد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطرح الآن للتصويت مشروع القرار المتضمن في الوثيقة S/1996/701.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، ألمانيا، اندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، بولندا، جمهورية كوريا، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، مصر، المملكة المتحدة، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٠٧١ (١٩٩٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد إندرفورث (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب أولا عن تقدير وفد بلدي لأعضاء المجلس الذين تكرموا بالاعتراف بالدور الذي اضطلعنا به بشأن القرار الذي اتخذه المجلس الآن، وكذلك بالمساعدة التي قدمتها الولايات المتحدة من أجل إجلاء مواطني الدول الأخرى من ليبريا.

وخلال السنوات السبع السابقة شنت الفصائل في ليبريا حربا أهلية مدمرة ودامية ذهب ضحيتها عدة آلاف من أرواح الليبريين الأبرياء، وسلبت البلد من ثرواته وموارده. وقبل أشهر قليلة كانت مونروفيا مشتعلة. واشتركت الفصائل السياسية والعرقية في قتال دار في الشوارع. وانتشرت السرقات، بما في ذلك سرقة ممتلكات المنظمات الإنسانية وقوات حفظ السلام. ولجأ الآلاف إلى سفارة الولايات المتحدة. وعملت الولايات المتحدة وغيرها عملا دؤوبا على إجلاء سفن وطائرات مكتظة بالركاب من غير الليبريين إلى بر الأمان. وبدت هذه الأحداث المفجعة كعلامة على هبوط ليبريا إلى حضيض جديد في انحدارها صوب الفوضى السياسية والاجتماعية، وسببت أسى عميقا لأصدقاء ليبريا في جميع أنحاء العالم وفي المجتمع الدولي الذي حاول جاهدا ولفترة طويلة تقديم المساعدة.

وإحدى الممارسات البغيضة بصفة خاصة في هذا الصراع المأساوي - الممارسة التي ذكرها الوفد الإيطالي للنظر فيها بصفة خاصة وإدانتها في قرار المجلس - كانت تجنيد وتدريب الأطفال على القتال وإشراكهم الفعلي في المعارك. من يستطيع أن ينسى صور الجنود الأطفال يحملون ويستخدمون الأسلحة الهجومية؟ من يستطيع أن يتصور الآثار النفسية التي يمكن أن تلحق بهؤلاء الأطفال لسنوات مقبلة؟ إن المجلس مصمم على ألا تستمر هذه الممارسة البغيضة.

إن زعماء الإقليم، الذين اجتمعوا في أبوجا في منتصف آب/أغسطس، شاطروا سائر المجتمع الدولي

الشعور بالإحباط واتخذوا خطوة جريئة. لقد اتفقوا على إعادة إحياء اتفاقهم لعام ١٩٩٥، بإدراج جدول زمني جديد للتنفيذ والتهديد بمعاقبة الأشخاص أو المجموعات التي تعطل التقدم. وتثني الولايات المتحدة على جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة)، تحت الرئاسة الجديدة لنيجيريا، من أجل حمل الأطراف المتحاربة على إنهاء العنف، وتجريد مقاتليهم من الأسلحة، وبدء عملية مصالحة وطنية، تستهل بوقف إطلاق النار وتتوج بإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

ويبدو أن زعماء الفصائل الليبرية قبلوا هذا الجدول الزمني الجديد. وتبعث بياناتهم الأولية وإجراءاتهم الأمل بأن التقدم صوب السلم والاستقرار ممكن في الشهور المقبلة. وقد نجح فريق الرصد التابع للجماعة في إعادة الحالة في مونروفيا كملاذ آمن. وقد سلمت حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية أسلحة ثقيلة مسروقة. واتخذ القائد الجديد لفريق الرصد التابع للجماعة خطوات تزيد من فعالية قوة حفظ السلام. وقد عيِّنت السيدة روث بيري رئيسة لمجلس الدولة ونتمنى لها التوفيق في مهمتها الصعبة للوساطة والوحدة الوطنية.

إلا أن التاريخ القريب لليبريا مليء بوعود غير محققة وفرص سلام ضائعة. ومن الأهمية بمكان أن يدرك زعماء الفصائل أن العالم أكثر اهتماما بأعمالهم من كلماتهم. وسترصد الولايات المتحدة بوضوح أعمالهم بموجب اتفاق ١٧ آب/أغسطس.

وعلى أساس التنفيذ الأمين وحده للجدول الزمني الجديد ستكون الولايات المتحدة قادرة على تلبية نداء الأمين العام بمزيد من الأفراد لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. هذه الإجراءات الخاصة بالوزع لها ما يبررها وحكيمة، ولكنها في نهاية المطاف غير مضمونة إلا إذا واصلت عملية السلام طريقها السليم. وسوف نتابع الأحداث عن كثب وسنربط أعمالنا بالتقدم المحرز من أجل تنفيذ اتفاق أبوجا. وفي هذا المضمار، ستدرس الولايات المتحدة دراسة دقيقة تقرير الأمين العام الذي سيقدمه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر عملا بهذا القرار.

إن الفصائل الليبرية تتحمل مسؤولية واضحة لا يمكن أن تتنصل منها عن احترام مركز أفراد وممتلكات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، بالإضافة إلى أفراد وممتلكات فريق الرصد التابع للجماعة والمنظمات والوكالات الدولية والإنسانية الأخرى. وفي هذا المقام، نتوقع من زعماء الفصائل اتخاذ الخطوات من أجل إعادة جميع الممتلكات المسروقة فورا.

وعلى نطاق أوسع، يتعين على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي على نطاق أوسع الإصرار على الوفاء بالالتزامات وبذل كل ما هو لازم من أجل ضمان تنفيذ الأطراف لهذه الالتزامات. وأود أيضا أن أؤكد أهمية الاتصالات المباشرة والتعاون الوثيق بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الرصد التابع للجماعة. إن المرونة والتعزيز النشيط للعلاقات الطيبة مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا سيكون ضروريا لضمان تمكين تلك البعثة من القيام بولايتها. وفي هذا المقام، يشكل وزع ضباط اتصال إضافيين خطوة إلى الأمام.

تعتقد الولايات المتحدة أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا يمكن أن تقوم بدور إيجابي في العملية إذا كانت الفصائل الليبرية تبدي التزاما حقيقيا باتفاق أبوجا. وستراقب الولايات المتحدة عن كثب بكل أمل أن نشهد حقا بدء نهاية الأحداث المأساوية في ليبريا.

وأخيرا، لقد تحمل أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا المصاعب وكانوا يعملون تحت ظروف بالغة الصعوبة. وإننا نثني عليهم لتضحياتهم ونؤكد من جديد إيماننا بأن سلامتهم لا تزال الاعتبار الرئيسي. ونعرب أيضا عن تقديرنا للسيد جيمس جونا، في دوره كممثل خاص للأمين العام، على إسهامه المفيد للغاية في مجلس الأمن لدى دراسة المجلس للمسألة.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد درس الوفد الفرنسي بعناية تقرير الأمين العام الذي أصدره بشأن الحالة في ليبريا. يقدم هذا التقرير معلومات مؤسفة عن الآثار المترتبة على المصادمات في مونروفيا في نيسان/أبريل الماضي من الناحية الإنسانية والاقتصادية. ويبيِّن أيضا العواقب الوخيمة التي تعرضت لها بعثة الأمم المتحدة، والتي يتعين سحب معظم أفرادها والتي سرق قدر كبير من معداتها. ويدين الوفد الفرنسي بقوة هذه المساوئ، وسيولي مسألة إعادة هذه المعدات أهمية خاصة.

وتثير الخطة الجديدة لتنفيذ اتفاق أبوجا، التي نقحتها دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة) خلال مؤتمرها الأخير في ١٤ و ١٧ آب/أغسطس، آمالا جديدة. ونود أن نشيد بالجهود المتجددة لزعماء الإقليم في هذه المسألة.

إننا نعرف أن الأمل الذي يراودنا مشوب بحذر كبير لأن التجربة بيَّنت أن الفصائل تجاهلت في عدة مناسبات التزاماتها. ويراودنا الاعتقاد، كما اتضح في تقرير الأمين العام، بأن الجزاءات المصحوبة بالخطة ستكون ضمانا هاما للتنفيذ. ومع ذلك فإن الفشل مرة أخرى سيكون مأساة، لأنه قد يؤدي إلى انسحاب المجتمع الدولي، وإلى انتشار قتال متجدد ومخاطر رئيسية ضد الاستقرار في المنطقة.

لقد قدمت فرنسا دائما دعمها لعملية السلام في ليبريا. وستفعل ذلك مرة أخرى بالموافقة، كما أوصى الأمين العام، على تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لفترة ثلاثة أشهر. وهي تؤيد أيضا مقاصد الأمين العام من وزع البعثة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا لألمانيا.

لقد كانت الحرب الأهلية في ليبريا مثار قلق عميق بالنسبة لنا جميعا منذ عام ١٩٩٠. ومنذ ذلك الوقت، أبرم ثلاثة عشر اتفاق سلام بين الفصائل المتحاربة وخرقت كلها بعد ذلك. وكان تقييم الحالة في ليبريا واضحا دائما: إن المسؤولية في تعطيل عملية السلام تقع على عاتق زعماء الفصائل المتحاربة وحدهم الذين لم يبدوا أي احترام لحقوق وأرواح أبناء شعبهم.

ومنذ مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة) المعقود في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٦ في أبوجا، ظهر أمل جديد بأن تستأنف عملية السلام بنجاح في ليبريا. وقد قررت دول الجماعة إعطاء الفصائل فرصة أخيرة. ووافقت لجنة رؤساء الدول والحكومات التسعة على جدول زمني صارم لتنفيذ اتفاق أبوجا، بدءا باستعادة وقف إطلاق النار بحلول ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦ وختاما بإجراء انتخابات حرة ونزيهة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧. ولماذا نعتقد أن هناك أملا جديدا؟

لقد وضعت لجنة التسعة في جدولها الزمني آلية رصد لضمان الالتزام باتفاق أبوجا. إن المراحل الخمس الرئيسية للجدول الزمني - وقف إطلاق النار، وفض اشتباك الفصائل، ونزع السلاح، وترتيبات الانتخابات، وأخيرا الانتخابات - سيقوم المراقبون الدوليون بالتحقيق منها. وسوف يرصدون ما اذا كانت عملية السلام تسير في الاتجاه السليم والمستقر.

وعلاوة على ذلك، وافقت لجنة التسعة في أبوجا على أن أي شخص أو مجموعة تعرقل تنفيذ الاتفاق ستتعرض لفرض الجزاءات. ووطأة هذه الجزاءات ستكون مباشرة على هذا الشخص ذاته أو تلك المجموعة ذاتها.

وأخيرا، أكدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا التزامها بالبقاء في ليبريا حتى تنصيب الحكومة الجديدة.

ولقد علمنا من تقرير الأمين العام الأخير عن ليبريا، بالإضافة إلى ما ذكره السفير جيمس جوناه في إحاطته الإعلامية لمجلس الأمن، أن اتفاق أبوجا أبرم بسبب إصرار مختلف المجموعات المدنية الليبرية أيضا التي كانت حاضرة في اجتماع أبوجا. ونأمل أن يعتبر هذا النواة الأولى لعملية ديمقراطية ستسمح لشعب ليبريا بتقرير مصيره بنفسه بأسلوب ديمقراطي.

إن تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا ووزع ٢٤ مراقبا عسكريا إضافيا بمقتضى القرار الذي اعتمدناه للتو يمثل استجابة أولى مناسبة من جانب الأمم المتحدة للتطورات الجديدة في ليبريا. وإننا نوافق على أن فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ينبغي أن تتوفر له الموارد المالية والسوقية الكافية للاضطلاع بمهمته. ونعتقد أن المساعدة في المستقبل سوف يتم تنسيقها على نحو أوثق مما كان عليه الحال في الماضي.

بيد أنه ينبغي أن يكون واضحا أن فريق الرصد التابع للجماعة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لا يمكن أن يستمر في الوفاء بولايتهما على نحو ملموس إلا اذا أتاحت الظروف السائدة في ليبريا لهما ذلك. ولذا فإننا نحث بقوة الأطراف المتحاربة على اغتنام هذه الفرصة التي يمكن أن تكون الأخيرة.

كما أن المساعدة الإنسانية الدولية ضرورية لإدامة عملية السلام وهي عنصر إضافي لتثبيت الاستقرار. ففي أعقاب القتال الذي اندلع مؤخرا في نيسان/أبريل وأيار/مايو من هذه السنة فقط، قدمت ألمانيا معونة إنسانية ومواد طبية بلغت قيمتها ٠٠٠ ٦٠٠ مارك ألماني.

إن المجتمع الدولي، وخصوصا منه الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، لم يتخل عن ليبريا. وإننا نتقدم بمؤازرتنا وأطيب تمنياتنا للرئيسة الجديدة لمجلس الدولة الليبري، السيدة روث بيري، وكان هناك توافق في الآراء أثناء مشاوراتنا بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تبذل جهدا آخر دعما لعملية السلام الليبرية.

واستنادا إلى هذه الاعتبارات، فقد صوتت ألمانيا مؤيدة القرار الذي بادر بتقديمه وعرضه وفد الولايات المتحدة الذي نود أن نعرب له عن شكرنا.

استأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

ليس هناك متكلمون آخرون. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.